منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

المجلس التنفيذي

الدورة السادسة والسبعون بعد المائة

176 EX/8

١٧٦م ت/٨

باريس، ٢٠٠٧/٤/٥
الأصل: انجليزي

البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت

الهجرة والتعليم: ضمان جودة المؤهلات والاعتراف المتبادل بها

الملخص

أدرج هذا البند في جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والسبعين بعد المائة للمجلس التنفيذي بناء على طلب النرويج.

وقد أرفق بهذه الوثيقة مذكرة إيضاحية مشفوعة بقرار مقترح.

القرار المقترح: الفقرة ١٥.

مذكرة إيضاحية

مقدمة

١ – طالما كانت الهجرة سمة دائمة ومؤثرة من سمات التاريخ البشري. وقد ساهمت في صعود وسقوط الحضارات، وهي تعتبر في بعض البلدان محركا ضروريا للنمو الاقتصادي بينما تعتبر في بلدان أخرى خطرا يهدد التنمية. وتقدر الأمم المتحدة أن عدد المهاجرين الدوليين في عام ٢٠٠٥ قارب ٢٠٠ مليون نسمة. وفي العقود الأخيرة طرأت زيادة طفيفة في أعداد المهاجرين بالنسبة إلى التزايد السريع لعدد السكان في العالم. وفي عام ١٩٦٠ كانت نسبة المهاجرين الدوليين تبلغ ٢,٥٪ من مجمل سكان العالم وارتفعت هذه النسبة إلى ٢,٩٪ في عام ٢٠٠٠.

٢ – للهجرة أوجه متعددة، كما أن المناقشات بشأن هجرة العقول وكسب العقول وتداول العقول تحتمل وجهات نظر متعددة.

٣ – فقد تؤدي الهجرة إلى مغادرة أكثر المواطنين تفوقاً وتعليما وإقبالا على العمل. ويؤدي ذلك إلى حرمان الدولة من الدخل كما يمنع البلدان الأصلية من جني ثمرة استثمارها في تعليم وتدريب أولئك الناس. والأخطر من ذلك هو عندما تنطوي الهجرة على مغادرة المهنيين العاملين في قطاعات مثل الصحة والتعليم فيكون لها تأثير سلبي على الخدمات الأساسية من حيث الكم والكيف معا.

٤ – ومن جهة أخرى يسهم المهاجرون على نحو مكثف في الاقتصاد الوطني لبلدانهم الأصلية عن طريق إرسال تحويلات إلى أسرهم. وقد ارتفعت مبالغ التحويلات المرسلة إلى البلدان النامية من ١٦٠ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٤ إلى ١٦٧ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٥. ويتجاوز هذا المبلغ ضعف قيمة المساعدة الإنمائية. وفي الكثير من البلدان النامية تشكل التحويلات التي تصل من المهاجرين مصدر دخل أهم من المساعدة الإنمائية الرسمية أو الاستثمار المباشر الأجنبي. ويتم تحويل نصف هذه المبالغ تقريبا فيما بين بلدان العالم النامي.

٥ – ويشكل المهاجرون فئات مختلفة، فبعضهم لديه المؤهلات التعليمية والمهارات المعترف بها فيجدون فرص العمل الملائمة في البلدان المضيفة، في حين يواجه آخرون صعوبات في توثيق مهاراتهم ومؤهلاتهم المهنية فيلتحقون بأعمال يدوية وغير ماهرة.

٦ – وهذه الحقائق – أي أن فئات كبيرة من السكان يقضون قسطا كبيرا من حياتهم كبالغين في بلد غير بلدهم الأصلي وأن معارفهم ومهاراتهم الفعلية غالبا ما لا يعترف بها في البلدان المضيفة – تدعو إلى اتخاذ مبادرة من أجل تعزيز الترتيبات والآليات الدولية بشأن الاعتراف بالمؤهلات.

٧ – ولقد دعا الحوار الرفيع المستوى عن الهجرة الدولية والتنمية الذي نظمته الأمم المتحدة (مقر الأمم المتحدة، نيويورك، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦) إلى التعاون العالمي في معالجة مختلف التحديات التي تثيرها قضية الهجرة في جملتها. وخلص رئيس هذا الاجتماع، في تلخيصه لنتائج الحوار، إلى أن ثمة فرصة فريدة لتحديد الطرق والوسائل الكفيلة بتعظيم الفوائد الإنمائية للهجرة الدولية والتقليل من تأثيرها السلبي.

٨ – وتتمثل إحدى العقبات التي تحول دون تحقيق أقصى الفوائد الممكن جنيها من الهجرة الدولية في عدم وجود نظم شاملة للاعتراف بالمؤهلات وبالمحصلات التعليمية. ذلك أن غياب الاعتراف بالمؤهلات يحرم المهاجر الفرد من الحصول على فرص أجدى للعمل والتعلّم، ويحرم البلد المضيف من العامل ذي المعارف القيّمة، كما أن البلد الأصلي لن يستفيد بالكامل من قدرات هذا المهاجر على التحويل.

٩ – ويرتبط أيضا بقضية الهجرة الوضع الجديد للتعليم العالي في مجتمع يغلب عليه طابع العولمة ويتسم بتزايد أهمية مجتمع/اقتصاد المعرفة، واستحداث اتفاقات تجارية جديدة تشمل الاتجار بخدمات التعليم، ونمو شتى أشكال التعليم العالي الموفر عبر الحدود. وتندرج في هذا النقاش القضايا المرتبطة بقيمة المؤهلات الممنوحة وقبولها في سوق العمل، وضمان الجودة، وضرورة حماية الطلاب من الجهات التي توفر التعليم وتعوزها المصداقية العلمية. ومن ثم يسلط النقاش ضوءاً جديداً على قضايا الاعتراف بالمؤهلات وما يرتبط بها من مسائل تتعلق بضمان الجودة واعتماد الشهادات، فتنتقل من دائرة النقاش التقني إلى مستوى النقاش بشأن السياسات.

١٠– إن اليونسكو باعتبارها الوكالة الوحيدة في منظومة الأمم المتحدة ذات التفويض في مجال التعليم العالي، وبما لها من تاريخ يمتد إلى أكثر من ٣٠ عاما في تطوير أطر إقليمية للاعتراف بالمؤهلات، وبالنظر إلى النشاط الذي اضطلعت به مؤخرا على المستوى العالمي في مجال ضمان جودة التعليم العالي الموفر عبر الحدود، إنما هي الطرف الفاعل الطبيعي لتوليد وتنسيق الجهود لمعالجة تلك القضية المرتبطة بقطاع التعليم.

١١– إن ضرورة الاعتراف بالمؤهلات فيما يتعلق بالهجرة أمر هام بالنسبة لجميع مستويات التعليم، سواء كان نظاميا أو غير نظامي. غير أنه يبدو في هذه المرحلة أن الموقف العملي يملي التركيز على التعليم العالي.

١٢– يحتل موضوع جودة التعليم موقع الصدارة في جدول الأعمال العالمي، ويتزايد عدد البلدان التي طورت أو في سبيلها إلى تطوير عملية وضع آليات لضمان جودة ما يوفر من تعليم عال. وفي الوقت ذاته باتت قضية الاعتراف بالمؤهلات الأجنبية أكثر حدة مع تزايد حراك الطلبة حول العالم. وتضطلع اليونسكو بدور هام على الساحة العالمية في هذين المجالين كما يتضح من البرنامج الفرعي ١,٤,٢ – إسهام التعليم العالي في بناء مجتمع المعرفة (الفقرة الفرعية أ (١) من الفقرة ٠١٤٢٠، الوثيقة ٣٣م/٥)[(١)].

١٣– وينبغي لليونسكو أن تضطلع بدور رئيسي فيما يلي:

(أ) التركيز بوجه خاص على الهجرة والتعليم؛

---

(١) حيث يأذن للمدير العام بما يلي:

(أ) تنفيذ خطة العمل الخاصة بهذا البرنامج الفرعي، من أجل ما يلي:

(١) دعم الدول الأعضاء والمؤسسات وسائر الأطراف المعنية من أجل تحسين جودة التعليم العالي عن طريق وضع آليات لضمان الجودة في توفير التعليم العالي، واستيفاء الاتفاقيات الإقليمية بشأن الاعتراف بالمؤهلات؛

(ب) السعي إلى الربط بين العمل على ضمان الجودة والاعتراف بالمؤهلات وبين القضية الأعم للهجرة. (ويمكن أن تكون نقطة الانطلاق في هذا الصدد توصية عام ١٩٩٣ بشأن الاعتراف بدراسات التعليم العالي ومؤهلاته)؛

(جـ) مواصلة وتعزيز العمل الجاري فيما يتعلق بالاتفاقيات الإقليمية بشأن الاعتراف بالمؤهلات، و"المبادئ التوجيهية المتعلقة بضمان جودة التعليم العالي الموفر عبر الحدود"، وبناء القدرات بشأن ضمان جودة التعليم العالي وفقا لما ينص عليه البرنامج الفرعي ١,٤,٢ في الوثيقة ٣٣م/٥.

١٤- ومن أجل تحقيق الأهداف المذكورة ينبغي لليونسكو أن تعيّن فريق عمل يقوم، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية والمؤسسات والأطراف المعنية، بوضع مدونة للممارسات الجيدة بشأن الهجرة والاعتراف المتبادل بالمؤهلات في مجال التعليم على أساس مبادئ مقبولة لضمان الجودة.

مشروع القرار المقترح

١٥- وبناء على ما تقدم، فقد يرغب المجلس التنفيذي في اعتماد قرار يجري نصه على النحو التالي:

١ – **إذ يذكّر** بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادة ٢٦) وبإعلان عام ١٩٩٨ الذي اعتمده المؤتمر العام لليونسكو بشأن التعليم العالي، وإعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي (٢٠٠١)، *وبناء على* الاتفاقيات الإقليمية الست والاتفاقية الأقاليمية بشأن الاعتراف بمؤهلات التعليم العالي، وتوصية عام ١٩٩٣ بشأن الاعتراف بدراسات التعليم العالي ومؤهلاته، وتوصية عام ١٩٩٧ بشأن أوضاع هيئات التدريس في التعليم العالي، والمبادئ التوجيهية المتعلقة بضمان جودة التعليم العالي الموفر عبر الحدود لعام ٢٠٠٥،

٢ – **ويذكّر أيضا** بالقرار ٣٢م/١٠ بشأن التعليم العالي والعولمة، وبالقرار ٣٣م/١٩ بشأن التعاون بين اليونسكو ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لصياغة مبادئ توجيهية بشأن "جودة التعليم العالي الموفر عبر الحدود"،

٣ – و**يذكّر كذلك** بالحوار الرفيع المستوى عن الهجرة الدولية والتنمية الذي نظمته الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٦،

٤ – **وقد درس** الوثيقة ١٧٦م ت/٨،

٥ – **يؤكد من جديد** اقتناعه بأن اليونسكو يجب أن تضطلع بدور رئيسي في تدويل التعليم العالي في مجتمعات المعرفة، بناء على الإعلان الصادر في عام ١٩٩٨ عن مؤتمر التعليم العالي؛

٦ – **وإذ يقر** بأن الحراك والهجرة داخل البلدان وعبر الحدود، سواء أكان ذلك طوعا أم جبرا، إنما يشكل واقعا بالنسبة إلى أعداد متزايدة من الأفراد،

٧ – **ويسلّم** بالتحديات والفرص المقترنة بتزايد الحراك على كل من الصعيد الدولي والوطني والفردي،

٨ – **وإدراكا منه** بأن تزايد الحراك داخل البلدان وعبر الحدود يشكل تحديا أمام "التعليم للجميع" ولا سيما فيما يتعلق بممارسة حق الفرد في التعليم؛

٩ – **وإذ يؤكد** أن النظم الملائمة للاعتراف بالمؤهلات تعود بالفائدة على المهاجرين وعلى البلدان التي تستضيفهم على حد سواء،

١٠– **ويؤكد أيضا** على ضرورة الربط بين هذا الأمر وقضية هجرة العقول ومدونات الممارسات الجيدة فيما يتعلق بتشغيل المهنيين الأجانب،

١١– **يطلب** من المدير العام ما يلي:

(أ) إدراج العمل بشأن قضية الهجرة والاعتراف بالمؤهلات في الوثيقة ٣٤م/٥ المقبلة بغية تيسير الاعتراف بمؤهلات التعليم العالي للمهاجرين؛

(ب) تعيين فريق عمل يقوم، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية والمؤسسات والأطراف المعنية، بوضع مدونة للممارسات الجيدة بشأن الهجرة والاعتراف المتبادل بالمؤهلات في مجال التعليم على أساس مبادئ مقبولة لضمان الجودة.